

قوله والاولى ان لا يتعد بالخلق اي بل يقال لا يصنع للعبد فيه اي
لا بالخلق ولا بالانكسار **قوله** ولهذا لا يمكن العبد من عدم حصوله اي
اي المستوليات وهي الاثار السابق ذكرها من الالام والاكسار وما اشبهها
وذلك معلوم من وراة ابو جعد ان فان من ضرب من نفسه مثلا وقصد ان
يقتل نفسه لم يمت حتى يرضى الله تعالى ذلك كما ورد من انه عدم يمكن العبد قبل ما شرته
السبب ممنوع ولعدها لا ينافي كون المقتول مكتملا واسطة السبب كلام
لاننا في مقصود الشارح **قوله** اي الوقت المقدر لموته اي الذي قدره
تعالى لموته وعلم وقوعه فيه حاصل لما جاد الله تعالى من غير صنع العبد
مباشرة ولا توليد قال في شرح المقاصد ولو لم يقتل لجاز ان يموت في ذلك
الوقت وان لا يموت من غير قطع بامتداد العزم ولا بالموت بدل القتل
قوله من الله تعالى قد قطع عليه الاجل ان في شرح هذا الشرح وهو غلط
والصواب في القتل كما في المواضع وشرح المقاصد وغيرهما ان القاتل
قد قطع عليه الاجل لان قاعدهم ان افعال العباد مخلوقة لهم وان المولود من
الافعال التي ببارئتها كالموت المولود من القتل ايضا ليس مخلوقا له تعالى
عن ذلك وعنده هو القاتل بل ان القاتل قطع عليه الاجل انه لو لم يقتل
لما شئ الى امد هو اجله الذي قدر له فالقاتل عند غير الاجل الذي قدر
له سبق برالموت عليه **قوله** ولا يستقدمون عطف على جملة الشرط لا على
جملة الخرافة فلا يتقدم بالشرط فيكون المعنى ولا يستقدمون على اجاله قبل بجملة
اي لا تقدم موتهم عليه **قوله** واحتجت المعتزلة اعلوان المعتزلة يبرهن
الضرورة في تولد الموت من فعل القاتل وفي بقائه لولا القتل وبمشاهدة
لذلك بانما القاتل ولو نه جانيا وما ذكرنا ههنا الاستشهاد في عدم الاحتجاج
الطلق الشارح عليه لفظ الاحتجاج **قوله** بالاحاديث الواردة في ان بعض
الطاعنة تزيد في العزم كحديث انس في الصحابي يرفعه من احب ان يبسطه

ما ارفه

في رزقه وينسأله في اثره فليصل رحمة ومعنى ينسأله في اثره يوخر له في
اجله اذ الحديث في مسند احمد بسند صحيح بلفظ من سره ان يبدله في عزم
ويزاد له في رزقه فليس والديه وليصل رحمة وكحديث ابن ماجه واخيانه
في صحبه واللفظ له عن ثوبان يرفعه ان الرجل ليعمر الرزق بالذي ينسأله
ولا يورد القدر الا بالبر والعدل والبر والعدل في العزم لا البر **قوله** اذ ليس
بوجه بلفظ لا يورد القضا الا بالبر عا ولا يزيد في العزم لا البر **قوله** اذ ليس
موت المقول بخلقته اي طاق القاتل ولا يكسبه هذا من المعتزلة على وجه
الالزام لاهل السنة والافاق عتقا والمعتزلة ان المقتول تولد موته من
فعل القاتل فهو من افعاله عندهم **قوله** والجواب عن الاول الخ اور عليه
انه لا يوافق تحرير محل النزاع ونوقد الى تعدد الاجل وهو خلاف ما يبياني
من ان الاجل واحد واللاق ما في شرح المقاصد من الجواب بان الاحتجاج
حبر احاد وهو لا يعارض الادات القطعية او الماد الزيادة بحسب البركة في
كما قيل ذكر النبي عزمه الثاني **قوله** وبمنه هذا اي كون الموت مخلوقا له
تعالى على ان الموت مجرد اي لا يفتقد خلقها الله تعالى في الخلق تصاد الخلق
ومعنى كونه عديميا كما عليه الاكثر انه عدم الخلق عما انصت بها وعلى هذا التفسير
كونه القاتل من الموت والخلق فبقابل العدم والمملكة وعلى الاول ما يلقي القضاة
قوله لا يخارعا الكعب وهو خلاف في ما قدمه من الشارح من قول بعض المعتزلة انه
يلقى ان الاجل واحد وانه قطع بالقتل **قوله** اخترا منتهى الخنزير الانسان
معنى انما تمطعه عن اجله الطبيعي وتفرقت ذلك بالتمثيل بالسراج اذا سلم
من الافات العارضة استمر بقاؤه الى ان يفتي جهته وان عرض له عارض
اطناه **قوله** فيا كدمية المواقف فالمراد يتناول وقد استعمل استعمال
الكلمة في مطلق التنازل والاولى ما في المقاصد وشرحه من تعريف الرزق بان
ما ساقه الله تعالى للمؤمن مما يمتنع اذ يشغل مع الماكول الملبوس وغيره وما